الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السابعة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة
الجلسة ٣٩
المعقودة يوم الجمعة
١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة التاسعة والثلاثين

الرئيس: السيد ديكاني (هنغاريا)
(نائب الرئيس)

المحتويات

البند ٩٦ من جدول الأعمال: تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين والمسائل المتعلقة باللاجئين والعائدين والمشردين والمسائل الإنسانية (تابع)

(أ) تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين (تابع)

(ب) المسائل المتعلقة باللاجئين والعائدين والمشردين (تابع)

(ج) المسائل الانسانية (تابع)

../..

هذه الوثيقة قابلة للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى: Chief of the Official Records Editing Services, room DC2-794, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

Distr.GENERAL
A/C.3/47/SR.39
13 May 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

92-57774

نظرا لغياب السيد كرنكل (النمسا)، شغل السيد ديكاني (هنغاريا)، نائب الرئيس مقعد الرئاسة

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/١٥

البند ٩٦ من جدول الأعمال: تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين والمسائل المتعلقة باللاجئين والعائدين والمشردين والمسائل الإنسانية (تابع)

(أ) تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين (تابع)

(ب) المسائل المتعلقة باللاجئين والعائدين والمشردين (تابع)

(ج) المسائل الانسانية (تابع) (A/47/12 و Add.1، A/47/91-S/23585، A/47/131، A/47/178، A/47/280، A/47/296، A/47/351-S/24357، A/47/352، A/47/364، A/47/365، A/47/391، A/47/420-S/24519، A/47/455-S/24571، A/47/529 و Corr.1، A/47/540، A/47/564، A/47/569، A/47/638-S/24772)

١ - السيد كرابا تورينو (رومانيا): قال إن الحالة العالمية للاجئين قد تدهورت مرة ثانية. فوجود ١٨ مليونا من اللاجئين لا يتمشى إطلاقا مع الأهداف الرئيسية للمجتمع الدولي. وتؤيد رومانيا النشاط الذي تبذله مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وسائر وكالات الأمم المتحدة وترحب باعتماد القرار ١٨٢/٤٦ المتعلق بتعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ.

٢ - ومضى قائلا لقد نشأت حالة جديدة بعد التغيرات الرئيسية التي حدثت في أوروبا الغربية أثرت على مشكلة اللاجئين على المستوى الإقليمي. فبعد انهيار الشيوعية والستار الحديدي زاد عدد الأشخاص الراحلين الى الغرب عشرة أضعاف على الأقل. ويرى وفده أنه عملا بأحكام اتفاقية جنيف لعام ١٩٥١، ينبغي التمييز بصورة واضحة بين اللاجئين والفئات الأخرى من المهاجرين وطالبي اللجوء. ويرى أيضا أن الاستعمال المفرط لإجراءات اللجوء وإساءة استعمالها يمكن أن يقوض كيان اللاجئين في حد ذاته.

٣ - وأضاف قائلا إن رومانيا كانت تشكل خلال فترة الشيوعية مصدرا للاجئين ولكن بعد عام ١٩٩٠ تعين على السلطات الرومانية أن تنشئ اطارا قانونيا ومؤسسيا جديدا. وكانت الخطوة الأولى هي انشاء اللجنة الرومانية للهجرة التي تمثلت مهامها الرئيسية في تطبيق الصكوك القانونية الدولية وتعزيز التشريع المحلي، واتخاذ تدابير لتقليل تدفق المهاجرين بصفة غير قانونية وإعادة ادماج العائدين في المجتمع

(السيد كرابا تورينو، رومانيا)

وما الى ذلك. وثانيا تم وضع قانون عن مركز اللاجئين وأرسل الى البرلمان لاعتماده. وعلاوة على ذلك افتتح مكتب للمنظمة الدولية للهجرة في بوخارست، وعلى أثر انضمام رومانيا الى اتفاقية عام ١٩٥١ افتتح مكتب لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

٤ - وأشار الى أن رومانيا وقعت اتفاقات مع ألمانيا والنمسا وهنغاريا لإعادة المواطنين الذين لهم وضع غير قانوني في تلك البلدان. ومضى قائلا إنه جرى توقيع اتفاق وزاري بين ألمانيا ورومانيا لمساعدة الأشخاص الذين تجري إعادتهم في تلقي تدريب في وحدات خاصة. وعلى الرغم من افتقار رومانيا الى الخبرة، فقد قدمت مساعدة إنسانية الى الأجانب الذين طلبوا اللجوء إليها، وأغلبهم من الصوماليين والأكراد، وبدأت برنامجا بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والصليب الأحمر الروماني لتقديم منح وتدريب لهؤلاء اللاجئين.

٥ - السيد كوياتي (غينيا): قال إن التغييرات التي طرأت على العالم لم تفتح آفاق الأمل أمام اللاجئين. فوجود ١٧ مليون نسمة يعيشون خارج بلدانهم يبرز ضرورة اتباع نهج مبتكرة. ويجب وضع استراتيجية عالمية لمنع الأسباب الرئيسية للهجرة الجماعية والقضاء عليها وهي: الحروب وانتهاكات حقوق الإنسان.

٦ - ومضى قائلا إنه توجد مع ذلك عوامل أخرى منها: الفقر المدقع والآثار المترتبة على التكيف الهيكلي، وعبء الدين، وضعف النظم والمؤسسات الاقتصادية، فضلا عن التردي البيئي، والجفاف، والمجاعة، والكوارث الطبيعية. وقد عانت البلدان الافريقية من جميع تلك العوامل وإن كانت هذه المعاناة بدرجات مختلفة. ونتيجة لذلك تم في عام ١٩٩٢، في أبوجا، إقامة الجماعة الاقتصادية الافريقية لتعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة عن طريق التعاون والتكامل الإقليميين ودون الإقليميين.

٧ - وأضاف قائلا لقد آوت غينيا نحو ٦٠٠ ٠٠٠ لاجئ، استوطنوا في منطقة من أقل المناطق نموا في البلد. وقد سبب هذا الغزو الضخم، إذا جاز القول، ضررا جما نظرا لأنه تعين قطع الأشجار لتوفير أراض قابلة للزراعة، وما صحب ذلك من آثار ضارة على موارد المياه. وعانت القرى من نقص ضخم في الأغذية بسبب الزيادة الضخمة في السكان. وحاولت حكومة غينيا، بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، شن عمليات لإعادة اللاجئين الى أوطانهم، ولكنها وجدت، بعد كل عملية، أن هؤلاء الذين اتجهوا الى مونروفيا لم يعودوا، وأن الذين اتجهوا الى أقاليم أخرى عادوا مصحوبين بأشخاص آخرين يطلبون اللجوء.

(السيد كوياتي، غينيا)

٨ - وأثنى على الجهود التي يبذلها ممثلو مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في غينيا. فقد مكن تعاونها مع الحكومة من التغلب على الصعوبات الناجمة عن الأعداد الضخمة للاجئين في مناطق فقيرة. وحث المجتمع الدولي أيضا على تقديم مساعدة الى آلاف الأشخاص الذين تعرضوا للأمراض وعانوا من نقص المرافق الصحية وهي أمور تفاقمت نتيجة لعدم توفر بنية أساسية ومعدات مدرسية.

٩ - وأعرب أخيرا عن أمله في أن تحدث قريبا تطورات ايجابية في الحالة في ليبريا مما يجعل من الممكن عكس تدفق اللاجئين بين ذلك البلد وبلدان اللجوء واستعادة السلم والأمن والعودة الى الحياة السياسية العادية. وستشارك غينيا، التي صدقت على اتفاقية جنيف وبروتوكولها، في هذه العملية وفقا لسياستها بعدم التدخل وحسن الجوار والتضامن الافريقي.

١٠ - السيد ترويتيه (كندا): قال إنه يتعين على الحكومات والمؤسسات الدولية والمنظمات غير الحكومية أن تتكيف مع البيئة الجغرافية السياسية الناشئة. وأشار الى أن الأمم المتحدة قد أنشأت إدارة الشؤون الإنسانية، المركز الجديد لتنسيق الإغاثة الإنسانية، لضمان مسؤولية جميع الوكالات التنفيذية إزاء التوصل الى حل فعال للمشاكل التي يعاني منها المشردون.

١١ - ومضى قائلا إنه نتيجة للأهوال التي تحدث في أجزاء عديدة من العالم فقد تعين على كندا أن تقدم إغاثة انسانية ضخمة، ولكن يجب على المجتمع الدولي بأسره أن يهب لمعاونة اللاجئين. لقد كانت استجابة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مخلصة ومبتكرة، ولكن مع العمليات الضخمة الجارية، مثلما هي الحالة في يوغوسلافيا وكمبوديا وأفغانستان والقرن الافريقي، يثور تساؤل عما إذا كان ينبغي أن تتولى المفوضية الريادة في كل حالة.

١٢ - ومضى قائلا إن كندا مدركة للمحاذير التي تتسم بها عمليات الإغاثة الإنسانية، فضلا عن صعوبات الإدارة التي تواجهها منظمة تعتمد اعتمادا كبيرا على الاستجابة لنداءات التمويل الخاصة. ويجب على المانحين ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ايجاد حل لعدم التيقن من الناحية المالية؛ فعند ذلك فقط يمكن للجنة التنفيذية أن تصبح في موقف تكون فيه على يقين من أن الأولويات الصحيحة ستحصل على الموارد اللازمة. وقد عرضت وكالة التنمية الدولية الكندية مؤخرا توفير خدمات خبير استشاري مستقل ليجري استعراضا للإدارة الاستراتيجية لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

(السيد ترويتيه، كندا)

١٣ - وأعرب عن تقديره للعاملين في الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الذين عرضوا حياتهم للخطر في أدائهم لواجبهم، وكذلك للجنود المشاركين في قوات الأمم المتحدة لحفظ السلم الذين يدعمون جهودهم. وقال إن من بين الذين سقطوا شهداء عضو في القوات المسلحة الكندية هو الرقيب مايكل رالف.

١٤ - وقال إن كندا بلد متعدد الأحزاب، ولذلك يجد أن ممارسة "التطهير الإثني" الذي تمارس في يوغوسلافيا سابقا بغيضة وغير مقبولة إطلاقا. وتشارك كندا في جهود الأمم المتحدة لتهيئة ظروف تسمح بعودة الأمن، وقدمت مساعدة إنسانية بلغ مجموعها ما يزيد على ٢٥ مليون دولار بالإضافة الى فرقة لحفظ السلم سيصل عددها قريبا الى ٤٠٠ ٢ فرد. واستجابة للنداء الذي أصدره المفوض السامي من أجل حماية سكان يوغوسلافيا سابقا، أعلنت كندا تدابير خاصة للهجرة تطبق على بعض الأشخاص المتضررين، ومن المتوقع أن يمنح نحو ٠٠٠ ٢٦ شخص حق اللجوء في كندا على مدى السنتين القادمتين.

١٥ - وأضاف قائلا إن كندا تسهم أيضا في الجهود الدولية لإيصال الإغاثة الإنسانية الى الشعب الصومالي الذي عصفت به الحرب الأهلية والجفاف والمجاعة. وقد قدمت كندا حتى الآن ما يزيد على ٢٠ مليون دولار في صورة إغاثة إنسانية؛ وتشارك الطائرات الكندية في النقل الجوي الى داخل الصومال، وسوف ترسل فرقة قوامها ٧٥٠ فردا من أفراد حفظ السلم الى ذلك البلد قريبا. وتشارك كندا أيضا في الجهود الرامية الى توفير حماية للاجئين عن طريق إعادة توحيد الأسر الصومالية بالنسبة للصوماليين الذين تجمعهم صلة قرابة وثيقة بأفراد في كندا أو عن طريق توفير فرص لإعادة التوطين في كندا بالنسبة للصوماليين الذين ليس لهم مخرج آخر.

١٦ - وأشار الى أن كندا تؤيد برنامج العمل الذي يمتد مائة يوم لتقديم مساعدة إنسانية معجلة للصومال، الذي وضع في اجتماع عقد في جنيف يومي ١٢ و ١٣ تشرين الأول/أكتوبر. وأعرب في هذا الصدد، عن أسف وفده لاستقالة الممثل الخاص للأمين العام في الصومال، السفير سحنون، وأعرب عن أمله في ألا تعاني الخطة من أي نكسات نتيجة لهذه الخسارة.

١٧ - وأضاف قائلا إن الجهود التي تبذلها حكومة كندا لمساعدة اللاجئين تحظى بتأييد واسع النطاق من السكان. ولكن يجب للمحافظة على هذا التأييد أن تستند السياسات والبرامج المتعلقة باللاجئين الى احتياجات حقيقية وأن تستخدم الموارد بصورة رشيدة. وقال إن احتياجات الأشخاص الذين يصلون الى دول العالم الصناعي طالبين الحماية قد وضعت مؤسسات تلك البلدان وتسامحها الجماعي موضع اختبار. لقد حان الوقت لأن نعترف بأن حركة الأشخاص على نطاق العالم بأسره ضخمة بدرجة تحتم اتباع نهج جديدة وشاملة. إن كندا التي كانت على الدوام بلدا من بلدان الهجرة تدرك أن من الضروري ضمان أن يعتمد قبول

(السيد ترويتيه، كندا)

اللاجئين على أسس قانونية سليمة وأن توجد استراتيجيات لمساعدتهم على التكيف مع بلدانهم الجديدة. ويساوي ذلك في الأهمية تعزيز التسامح والتفاهم في المجتمعات المستقبلة لهم.

١٨ - السيد راتا (نيوزيلندا): قال إن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تستحق أحر الثناء على جهودها في أوقات غالبا ما يكون تقديم المساعدة الإنسانية فيها مستحيلا نتيجة للاحتياجات المتزايدة بصورة مستمرة نتيجة حالات متزايدة التعقد والخطورة.

١٩ - وأشار إلى أن نيوزيلندا تشعر بالانزعاج لأنه يبدو أن عددا كبيرا من الأطراف في الصراعات الحديثة يكنون احتقارا للقواعد الأساسية للقانون الإنساني الدولي. وتشكل يوغوسلافيا سابقا مثالا مأساويا لهذا. وقد عرضت نيوزيلندا حق اللجوء على ٥٠ من أبناء البوسنة الذين نجوا من أهوال معسكرات الاحتجاز وفروا من ممارسة "التطهير الإثني" المقيتة. وتعتقد حكومته اعتقادا راسخا أنه ينبغي محاسبة المسؤولين عن جرائم الحرب عن أعمالهم.

٢٠ - وتطرق إلى الحديث عن الصومال، فقال إن الحالة الأمنية غير المؤكدة تعني أن الإغاثة لا تصل إلى هؤلاء الذين يحتاجون إليها أشد الاحتياج، وتدفع الأفراد إلى الفرار ليس فقط من النزاع ولكن أيضا من احتمالات الموت جوعا. وأعرب عن ثناء وفده على البلدان المجاورة، للتضحيات التي تبذلها لمساعدة هؤلاء اللاجئين.

٢١ - وأشار إلى أن وفده يشعر بالارتياح لأنه علم أن ما يزيد على ١,٥ مليون لاجئ على نطاق العالم قد عادوا إلى منازلهم في عام ١٩٩٢، ويرحب بالأنباء التي ذكرت أن نحو ٠٠٠ ٣٧٠ كمبودي سيعودون إلى أوطانهم تحت إشراف مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في وقت يتيح لهم حضور الانتخابات التي تجري في أيار/مايو ١٩٩٣. وقال إن نيوزيلندا تساعد في إعادة بناء كمبوديا. وتطرق إلى الحديث عن فييت نام فقال إن هناك انخفاضا ملحوظا في عمليات الرحيل السرية ؛ ويأمل وفده في أن تستمر عملية الإعادة الطوعية إلى الوطن في إطار خطة العمل الشاملة للهند الصينية.

٢٢ - ومضى قائلا إن العودة الطوعية للاجئين في أمن وكرامة إلى بلدانهم تعد أنسب الحلول على الرغم من أنها غير ممكنة دائما. فغالبا ما تكون بلد اللجوء الأول هي نفسها فقيرة، وتفتقر إلى القدرة على استيعاب وافدين جدد. وأحيانا ما يشكل إعادة الاستيطان في مكان آخر الحل الوحيد. وقد جاء ما يزيد على نصف اللاجئين الذين قبلتهم نيوزيلندا في إطار نظامها للحصص من الهند الصينية. ومع ذلك فإنه نظرا للتطورات الإيجابيـــة وعدم إمكان التنبؤ بحركات اللاجئين، فقد استجاب بلده إلى الدعـــوة التي وجهتها

(السيد راتا، نيوزيلندا)

مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وخصص جزءا من الحصة لحالات حماية لاجئين ينتمون الى جنسيات لم تخصص حصص لها من قبل.

٢٣ - وأضاف قائلا إن نيوزيلندا ستمنح من جديد حق اللجوء للمعوقين والنساء اللائي في خطر، وتؤيد الأولوية التي تعطيها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لتنفيذ المبادئ التوجيهية المتعلقة بحماية اللاجئات. وقال إن من المناسب تعيين منسق على مستوى عال لشؤون الأطفال اللاجئين، لإكمال العمل الذي يقوم به حاليا المنسق الأقدم لشؤون اللاجئات.

٢٤ - السيد ديونغ شي دونغ (فييت نام): قال إن اللاجئين في العالم، ومن بينهم طالبو اللجوء والمشردون والعائدون، يبلغ عددهم ٤٠ مليون نسمة؛ ويشير هذا بالإضافة الى حجم وتعقد وتنوع المشكلة إلى خطورة الحالة. وتتفق فييت نام مع المفوض السامي أنه على الرغم من التقدم المحرز في مناطق معينة، ومن بينها جنوب شرقي آسيا، فإن السنة الماضية كانت واحدة من أصعب السنوات ومن أكثرها ضغطا على موارد مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، إذ وضعت تضامن المجتمع الدولي أمام متطلبات إضافية كبيرة وطرحت تحديات هائلة على مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظومة الأمم المتحدة برمتها (A/47/12، الفقرة ١). وأشار، مع التقدير، الى تنفيذ استراتيجية ثلاثية الشُعب تنطوي على تحسين آليات الاستعداد لحالات الطوارئ والاستجابة لها، وإيجاد حلول دائمة لا سيما عن طريق الإعادة الطوعية إلى الوطن، واتباع نهج مبتكرة لتفادي هذه الحالات.

٢٥ - وأضاف قائلا إنه وفقا لما أشار إليه عدد كبير من المتكلمين، هناك أسباب رئيسية للتدفق إلى خارج البلاد بخلاف القمع السياسي وانتهاكات حقوق الإنسان. إذ يفر كل يوم ملايين الأشخاص من بلدانهم سعيا وراء حياة مادية أفضل. ولئن كان التخلف والفقر والحروب والنزاعات هي الأسباب الرئيسية لهذه التدفقات إلى الخارج، فإن وجود حل دائم للمشكلة لن يحقق السلم والتوفيق فحسب، ولكن سيكفل أيضا التنمية والرخاء في المناطق والبلدان المعنية، وهي مهمة تتطلب من منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي اتخاذ اجراءات منسقة.

٢٦ - وأضاف قائلا إن من الجدير بالذكر أن الدورة الثانية والأربعين للجنة التنفيذية شجعت المفوض السامي على "مواصلة مهمتها من أجل تحقيق مزيد من التعاون بين الوكالات ولا سيما الاشتراك مع مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في اتخاذ خطوات ترمي الى تحقيق أنشطة مشتركة في ميادين التنمية تعود بالنفع على اللاجئين والعائدين والمشردين والمجتمعات المضيفة لهم" (A/47/12، الفقرة ٦١).

(السيد ديونغ شي دونغ، فييت نام)

٢٧ - وأضاف قائلا إنه نتيجة للجهود الدؤوبة والتدابير الصارمة التي اتخذتها حكومة فييت نام بمساعدة من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمجتمع الدولي، تم إحراز تقدم في تنفيذ خطة العمل الشاملة المعتمدة في المؤتمر الدولي المعني باللاجئين في الهند الصينية. وحدث انخفاض ملحوظ في عدد عمليات الرحيل السرية؛ ووسع نطاق برنامج الرحيل المنظم؛ وانخفض عدد الفييتناميين الذين يطلبون اللجوء في هونغ كونغ وبلدان شرقي آسيا باطراد. وعلى الرغم من أن العودة الطوعية وإعادة غير المعارضين للعودة قد زادت أثناء الفترة ذاتها، فلا بد أن يرافق هذا المشروع مساعدة إنمائية تكفل توفر ظروف معيشية كريمة للعائدين والمجتمعات المعنية. وفي هذا الصدد تشعر فييت نام بالامتنان للمساعدة المقدمة من الجماعة الأوروبية، فضلا عن المنظمات الحكومية وغير الحكومية الأخرى، في تنفيذ خطة العمل الشاملة.

٢٨ - السيد خومان (تايلند): قال إن مشكلة اللاجئين في جنوب شرقي آسيا حدثت نتيجة لاخفاق حرب فييت نام. فالمنتصرون في هذه الحرب الشائنة وضعوا تصورا ربما كان نذيرا "بالتطهير الاثني" الصربي، نظرا لأن النظام الشيوعي وحلفاءه لم يطردوا السكان الذين هم من أصل صيني لتحقيق مكاسب فحسب ولكن أيضا لأهداف سياسية.

٢٩ - وأضاف أن تدفق اللاجئين قد زاد بعد الغزو الفييتنامي لكمبوديا لدرجة لم تتمكن من مواجهتها حكومة تايلند. وعلى الرغم من هذا فقد وضعت الحكومات الغربية عبارة بلدان "اللجوء الأول" وهي وسيلة ميكافيلية أراحت ضمائرها وحررتها من جميع المسؤولية وألقتها على عاتق البلدان الفقيرة غير النامية مثل تايلند. ومن المشين على نحو خاص أن هذه النظرية لم يستمر تطبيقها عندما بدأ أبناء هايتي في الهبوط على ساحل فلوريدا لأن السلطات في هذه الحالة قد طرحت فكرة التمييز بين اللاجئين السياسيين والاقتصاديين، وهي فكرة ساذجة اخترعتها بريطانيا. وقد اعترف الرئيس المنتخب بيل كلينتون الذي يستحق الثناء لعدالته ونزاهته السياسية بأن هذه الحيلة كانت "غلطة".

٣٠ - وأضاف قائلا إن الدول الغربية تعهدت، من أجل المحافظة على صورة الفضيلة الأخلاقية والمسؤولية، بالسماح لبعض اللاجئين بالقدوم إليها، ولكن بالطبع بشروط معينة. وبعد عملية فرز نشطة قبلت القادرين جسمانيا وتركت المرضى والصغار والعجائز لرعاية الدول في البلدان الموجودة في المنطقة المجاورة للنزاع. ونتيجة للجهود التي بذلتها الأمم المتحدة والمساعدة الإنسانية من عدة بلدان والتعاون فيما بين بعض الجبهات الكمبودية اصبحت حالة اللاجئين في جنوب شرق آسيا أقل حدة. ودخل تنفيذ اتفاق باريس للسلم مرحلته الثانية، وهي فترة تتطلب مزيدا من التصميم من جميع الأطراف لتحقيق سلم دائم في كمبوديا. وقد وقعت حكومة تايلند والمجلس الوطني الأعلى لكمبوديا ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مذكرة تفاهم ثلاثية الأطراف تكفل عدم تراكم حالات اللاجئين في تايلند. وقد تقدمت عملية الإعادة الكمبودية إلى الوطن

(السيد خومان، تايلند)

بصورة مرضية، ومن المأمول أن تكتمل بحلول أوائل عام ١٩٩٣ بحيث يشترك جميع الكمبوديين في الانتخابات العامة الكمبودية التي تجرى في أيار/مايو من تلك السنة. وفي هذا الصدد تجدر الإشادة بالمساهمة السخية المقدمة من الحكومة اليابانية والجهود القيمة التي بذلتها الأمم المتحدة والمجتمع الدولي.

٣١ - واستطرد قائلا إنه على الرغم من بدء عملية الإعادة إلى الوطن، يجب على المجتمع الدولي ألا يغفل أهمية الاسهام في رفاه العائدين وإعادة إدماجهم بقدر كاف في المجتمع لضمان سلم دائم في كمبوديا.

٣٢ - وأضاف قائلا إن تنفيذ خطة الإعادة على مراحل للاجئين من لاو الموجودين في تايلند وإعادة إدماجهم في وطنهم، المتفق عليها في عام ١٩٩١ بين جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وتايلند ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، قد يسرت العودة الطوعية لعدد كبير من أبناء لاو إلى بلدهم. وتتطلب هذه الخطة أيضا دعما من المجتمع الدولي لزيادة قدرة لاو على استيعاب العائدين.

٣٣ - وأعرب عن رغبة تايلند في أن تشير إلى أنه على الرغم من التقدم المحرز في إطار خطة العمل الشاملة، ينبغي على الأطراف المعنية أن تبحث آليات وطرقا جديدة للاسراع بعودة الأشخاص الذين لا يعتبرون من اللاجئين إلى أوطانهم وفقا للعرف الدولي، ولبلوغ هذه الغاية، تحث مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على عقد اجتماع للجنة التوجيهية لخطة العمل الشاملة.

٣٤ - السيدة جهان (بنغلاديش): قالت إنه في حين أن نهاية الحرب الباردة قد ساقت معها تقدما كبيرا وفرصا جديدة عديدة، مما حدث معه شعور بالنشاط، فإنها تمخضت أيضا عن مشاكل خطيرة، كمشكلة أعداد اللاجئين التي يمكن أن تشكل خطرا على الاستقرار السياسي الدولي.

٣٥ - ومضت تقول إن التدفق الهائل من اللاجئين لا يعرض للخطر العلاقات السياسية بين الدول فحسب بل يفرض كذلك أعباء اقتصادية شديدة على البلدان المضيفة. وقالت إنه لا يمكن احتواء العنف الإثني والمدني المتصاعد، الذي يصيب أكثر ما يصيب آلاف الأبرياء من الناس، إلا من خلال إجراء منسق يتخذه المجتمع الدولي ويكفل، في جملة أمور، وصول المساعدة الإنسانية الطارئة إلى هدفها.

٣٦ - وأضافت قائلة إن المنازعات الايديولوجية بين الأمم ظلت، حتى عهد قريب، تعيق أي حل لمشكلة اللاجئين في آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية، أو تؤدي إلى تفاقمها هناك، في حين أن المناخ الدولي الجديد يسر البحث عن الحلول وتمخض عنه تحقيق بعض التقدم، كما هي الحال بالنسبة للاجئين الأفغانيين

(السيدة جهان، بنغلاديش)

والكمبوديين، كما أسهم في ظهور نزاعات جديدة في أوروبا الشرقية والوسطى. وقالت إن من الضروري قلب هذه الاتجاهات ووض مزيد من التأكيد على الوقاية.

٣٧ - واستأنفت قائلة إن مسألة اللاجئين ذات أهمية خاصة بالنسبة لبنغلاديش التي تستضيف أكثر من ٠٠٠ ٢٦٥ لاجئ من ميانمار. وقالت إنه على الرغم من ضآلة موارد بنغلاديش، فإنها استطاعت بمعونة المجتمع الدولي أن تلبي المتطلبات العاجلة التي تنشأ عن تلك الحالة.

٣٨ - وأضافت قائلة إن بقاء اللاجئين في بنغلاديش إلى أجل غير محدود لن يؤدي إلا إلى تصاعد التوترات وتزايد التنافس مع السكان المحليين على الموارد القليلة، مما يمكن أن تنشأ عنه المنازعات. وقالت إن بنغلاديش وميانمار قررتا وفقا لذلك أن تسويا المسألة سلميا بروح من الصداقة وحسن الجوار ووقعتا اتفاقا وافقت ميانمار بموجبه على ضمان عودة اللاجئين وكفالة تحقيق مستقبل آمن ومشرف لهم. وقالت إنه على الرغم من أن هذه العملية كانت بطيئة، فإن من المأمول أنها تدل على بداية العودة الطوعية إلى الوطن لما تبقى من اللاجئين، وإن التواجد الحيادي للأمم المتحدة، في ذلك الصدد، أمر لا بد منه.

٣٩ - واختتمت قائلة إن بنغلاديش تدرك عظم المسؤولية التي يضطلع بها مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين وأهمية تزويده بالأموال اللازمة للوفاء بولايته. وقالت إن بنغلاديش، لذلك، تدعو المجتمع الدولي إلى تعزيز تعاونه مع مكتب المفوض السامي ومكافحة الأسباب الجذرية لتلك المشاكل لئلا تتكرر تلك الحالات.

٤٠ - السيد كاسوليدس (قبرص): قال إن قبرص، بوصفها من البلدان المستفيدة من المساعدة الإنسانية التي يقدمها مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، مدركة تمام الإدراك الحاجة إلى ضمان حماية ومساعدة الـ ١٧ مليون لاجئ ومشرد في أنحاء العالم.

٤١ - وأضاف قائلا إن مشكلة اللاجئين والمشردين في أوروبا، وهي المشكلة التي تعزى إلى حد بعيد إلى تفكك دول أوروبا الشرقية وإلى الاتجاهات الهدامة للحماس الاثني القتالي والقومية، يصل إلى أبعاد مستشرية ويفوق الظروف القائمة في افريقيا وآسيا.

٤٢ - وقال إن قبرص، وهي نفسها ضحية ممارسة "التطهير الاثني" البغيضة، أيدت قرار اللجنة الذي يدين تلك الممارسة بوصفها انتهاكا خطيرا للقانون الانساني الدولي، وتعتقد أن تحقيق تطورات سياسية إيجابية يمكن أن يساعد على حل مشكلة اللاجئين ويفسح لهم المجال للعودة إلى ديارهم بأمان.

(السيد كاسوليدس، قبرص)

٤٣ - ومضى يقول إنه نظرا لأن الوقاية هي أنسب وسائل معالجة المشكلة ككل، لا بد من التوصل إلى تفهم أفضل للأسباب الجذرية لحركات الهجرة الجماعية بغية مساعدة المفوضية السامية على توسيع مهام مكتبها الوقائية وتعزيز آليات الأمم المتحدة وإجراءاتها الرامية إلى تحديد المنازعات، والتفاوض بشأن التوصل إلى حلول للمنازعات الدولية، وتحسين حالة حقوق الإنسان. وأضاف أن وضع حد لمشكلة اللاجئين يتطلب من الدول أيضا أن تفي بالتزاماتها المترتبة بموجب ميثاق الأمم المتحدة، وأن تحترم حقوق الإنسان لمواطنيها، وأن تقلع عن التهديد بالقوة أو استعمالها ضد الدول الأخرى.

٤٤ - ومضى يقول إن قبرص تؤيد الآلية الجديدة للتأهب لحالات الطوارئ والاستجابة لها؛ وتعيين خمسة أفرقة للاستجابة لحالات الطوارئ؛ وتجميع الاحتياطيات الغذائية؛ واعتماد إجراءات الوزع السريع للموظفين والموارد؛ وإيجاد نظام للإنذار المبكر بهجرات اللاجئين المحتملة. وقال إن قبرص تؤيد أيضا اتباع نهج متكامل يشتمل على مشاركة وكالات التنمية، ويربط بين تقديم المساعدة للاجئين وتقديم المعونة الإنمائية.

٤٥ - وأردف قائلا إن العودة الطوعية إلى الوطن هي الحل الأمثل لهذه المشكلة، رغم أن ذلك يتوقف على تحقق شروط اقتصادية وسياسية مقبولة، كما يتوقف على السلامة، في بلدان المنشأ. وأضاف يقول إن العودة الطوعية إلى الوطن تعني بالضرورة رصد مزيد من الأموال. وقال إن مما يبعث على الرضا أن تؤدي المساهمات المقدمة إلى مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين في عام ١٩٩١ لأول مرة من تمكين مكتب المفوض السامي من الاستجابة إلى حالات الطوارئ وتنفيذ البرامج الواسعة النطاق للعودة إلى الوطن دون صعوبات مالية. وقال إن من الضروري مع ذلك التماس مزيد من الموارد بغية تعزيز قدرة البلدان النامية الفقيرة على منح مئات الألوف من اللاجئين حق اللجوء وإعادة التوطين.

٤٦ - ومضى يقول إن التاريخ الحديث أوضح الحاجة إلى تنقيح تعريف مصطلح "لاجئ". فاتفاقية عام ١٩٥١ تعرف اللاجئ بأنه شخص أجبر على مغادرة وطنه بسبب عدوان خارجي أو احتلال أو سيطرة أجنبية أو أحداث تخل إخلالا خطيرا بالنظام العام. وقال إن من الضروري مع ذلك الانتباه إلى أن الأفراد يفرون أيضا من الفقر والكوارث الإيكولوجية وعدم وجود التنمية.

٤٧ - ومضى يقول إنه ينبغي للأمم المتحدة أن تعالج بدقة أشد مسألة المشردين الداخليين، الذين أجبروا على أن يصبحوا لاجئين في بلدانهم والذين ظلوا، بنتيجة ذلك، خارج نطاق الحماية التي تمنحها اتفاقية عام ١٩٥١. وقال إن وفده يبين، في هذا السياق، أن من غير المقبول أن تستعمل السيادة الوطنية عذرا لمنع المشردين من تلقي المساعدة الدولية. وقال إنه بغرض معالجة مشكلة المشردين، من المفيد التمييز بين

(السيد كاسنوليدس، قبرص)

الأشخاص الذين شردوا "داخليا" بنتيجة التطورات الداخلية في بلد ما، والأشخاص الذين شردوا "خارجيا"، أي الذين طردوا بالقوة من المكان الذي عاشوا فيه من جراء احتلال أو غزو أجنبيين.

٤٨ - واستأنف قائلا إن مئات الآلاف من القبارصة ينتمون إلى هذه الفئة الأخيرة. فخلال الغزو وما تبعه من احتلال لـ ٣٧ في المائة من أراضي قبرص، أجبر حوالي ثلث السكان على مغادرة ديارهم والانتقال إلى المناطق التي تسيطر عليها الحكومة الحالية. وقال إن ذلك انتهاك صريح للقانون الإنساني الدولي، وبالأخص لاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩. وقال إن قوات الاحتلال ما زالت موجودة في قبرص، بعد ثمانية عشر عاما، وأعطي معظم الأرض في الجزء المحتل إلى المستوطنين المستوردين بأعداد كبيرة من تركيا على نحو غير شرعي في محاولة لتغيير البنية الديموغرافية للأرض المحتلة.

٤٩ - وأضاف يقول إن تلك الحالة أكدتها بعثة تقصي الحقائق التي أوفدتها إلى قبرص اللجنة المعنية بالهجرة واللاجئين والديموغرافيا التابعة لمجلس أوروبا كما أدانتها لجنة حقوق الإنسان الأوروبية ولجنة القضاء على التمييز العنصري.

٥٠ - واستأنف يقول إن الحكومة، بغية مساعدة الأمين العام في حل مشكلة قبرص، قبلت الاقتراح بإجراء تعداد سكاني لتحديد الظروف المعيشية في جميع المناطق، وعدد السكان الذين يقطنون في قبرص ومن أين جاءوا. وقال إن الجانب القبرصي التركي، لسوء الحظ، رفض تلك المبادرة.

٥١ - وأردف يقول إن قبرص ممتنة للأمين العام لمثابرته في بذل الجهود ومواصلة الاحتفاظ ببعثة خاصة تابعة لمكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين في قبرص من أجل تنسيق المساعدة الدولية. وقال إنها ممتنة كذلك للمجتمع الدولي وللبلدان المانحة ولمكتب المفوض السامي، وتأمل أن تتمخض بعثة المساعي الحميدة التي أناطها مجلس الأمن بالأمين العام عن حل عادل ودائم لمشكلة قبرص.

٥٢ - السيد شفوفان (أفغانستان): أعرب عن تأييده لمكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين وغيره من الهيئات الإنسانية وأثنى على جهودها المتواصلة من أجل توفير المساعدة للاجئين والمشردين ومن أجل السعي إلى إيجاد حلول دائمة.

٥٣ - وأضاف يقول إن ١٤ سنة من الحرب في أفغانستان أجبرت ثلث السكان على اللجوء إلى البلدان المجاورة ومليوني نسمة على مغادرة ديارهم والاستقرار في أجزاء أخرى من البلد. وقال إن انتهاء الحرب والتغييرات السياسية التي بدأ العمل بها في عام ١٩٩٢ قد أوجدت ظروفا مواتية للبدء في إعادة اللاجئين

(السيد شغوفان، أفغانستان)

الأفغان إلى وطنهم وعودة المشردين إلى ديارهم. وقال إنه عاد بالفعل أكثر من مليون لاجئ إلى مدنهم وقراهم، وإنه على الرغم من وجود كثير من العراقيل، لا سيما وجود عشرة ملايين لغم في جميع أنحاء البلد، من المتوقع أن تجري إعادة التوطين الجماعية اعتبارا من آذار/مارس ١٩٩٢.

٥٤ - وأضاف يقول إنه بغية تسهيل عودة اللاجئين وإعادة توطينهم على نحو جماعي لا بد من تلبية المتطلبات التالية: الاستمرار في الترتيبات المالية والتقنية التي تم الاتفاق عليها بين مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين وسائر وكالات تقديم المساعدة والبلدان المجاورة دعما لبرامج اللاجئين، كبرامج النقل من أجل إعادة توطين الأشخاص بنقلهم من الأماكن البعيدة عن أفغانستان؛ وتوفير مساعدة مادية للمجتمعات الصغيرة وإعداد مخزونات من الأغذية والبطانيات ووقود المدافئ والبنود الصحية الأساسية؛ وتنفيذ مشاريع إعادة التأهيل والتنمية المصممة لتوليد أنشطة اقتصادية في الأماكن التي يعود إليها هؤلاء الناس؛ وإزالة الألغام في جميع أنحاء أراضي هذا البلد، لأن هذه المشكلة لم تلق حتى الآن معالجة كافية وهي عقبة فعلية في وجه العودة الطوعية إلى الوطن.

٥٥ - وأردف قائلا إن لجنة إعادة التوطين الثلاثية المنشأة حديثا، التي تتكون من مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين وحكومتي أفغانستان وإيران، ولجنة مماثلة سوف يتم إنشاؤها مع مكتب المفوض السامي وباكستان، سوف تمكنان من تحسين حماية اللاجئين وعودتهم إلى الوطن.

٥٦ - وقال إن أفغانستان ترغب في أن تعرب عن امتنانها العميق لمكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ولإيران وباكستان ولجميع الدول الأعضاء والهيئات الدولية على مساعدتها السخية للاجئين والمشردين الأفغانيين، وتدعو المجتمع الدولي إلى دعم حكومة أفغانستان في جهدها المبذول للإعادة إلى الوطن وإعادة التأهيل والتعمير.

٥٧ - رئيس الأساقفة مارتينو (مراقب الكرسي الرسولي): قال إن مشكلة اللاجئين والمشردين تبدو في تزايد مستمر في أبعادها وتعقيدها. وقال إن الكرسي الرسولي يرغب في أن يعرب عن تقديره لمكتب المفوض السامي على جهوده في مجال توفير الحماية الدولية للاجئين والسعي إلى إيجاد حلول دائمة لمشاكلهم. وقال إن استراتيجية المفوضة السامية ذات الفروع الثلاثة المتجلية في الوقاية والتأهب وإيجاد الحلول تستحق متابعة نشطة.

٥٨ - وأضاف قائلا إن الكرسي الرسولي، من جانبه، يواصل التوجيه للمضي في نطاق واسع من الأنشطة والبرامج ويدعمها من خلال الكنائس المحلية، ويفعل كل شيء ممكن لتعزيز التضامن الدولي. وقال إن الكرسي

(رئيس الأساقفة مارتينو، الكرسي الرسولي)

الرسولي، على سبيل المثال، نشر وثيقة بشأن مسألة اللاجئين تهدف إلى تركيز الانتباه الدولي على سبب من الأسباب الرئيسية للهجرات الجماعية: انتهاك حقوق الإنسان مع الإفلات من العقوبة.

٥٩ - ومضى يقول إن تعريف مصطلح "لاجئ" الذي تريده اتفاقية عام ١٩٥١ ينبغي تنقيحه بحيث ينطبق على ضحايا السياسات الاقتصادية الخاطئة والكوارث الطبيعية. واستطرد قائلا إن أولئك الذين يهاجرون لتحسين وضعهم المالي أو الاجتماعي ينبغي أن يعتبروا لاجئين وينبغي أن يعاملوا معاملة تختلف عن أولئك الذين يفرون من الظروف الاقتصادية التي تهدد سلامتهم المادية بالخطر.

٦٠ - وأضاف قائلا إنه فيما يتعلق بتقديم المساعدة للاجئين، فإن للمشردين داخل بلدانهم الحق في أن يحظوا بنفس الاعتبار الذي يحظى به اللاجؤون. وأضاف قائلا إن اللاجئين الذين يتلقون مساعدة دولية ليسوا أشياء جامدة، بل هم مواطنون قادرون على الانتاج والإبداع؛ وإن احترام حقوق اللاجئين وكرامتهم أمر أساسي للحيلولة دون استغلال وضعهم المأساوي لأغراض سياسية.

٦١ - وقال إن الكرسي الرسولي يدعو إلى التضامن والبذل الدوليين ويناشد جميع الشعوب التي تتحلى بالنية الحسنة تقديم المساعدة للتخفيف من مشكلة اللاجئين وحلها.

٦٢ - السيد راناسينغ (سري لانكا): قال إنه على الرغم من أنه كان للحرب الباردة أثر إيجابي على حالة اللاجئين في أنحاء العالم، نشأت مشاكل جديدة في مجال الهجرة. وقال إن الأسباب الجذرية هي المنازعات الداخلية والخارجية، والكوارث الطبيعية والبيئية، والاضطهاد، والحرمان، والجوع والفقر. وأضاف يقول إن الاستجابة لمشاكل المشردين تتعقد من جراء ما يظهر جليا من عنصرية وكره للأجانب، وهي أمور لا تقتصر على أية منطقة جغرافية أو اقتصادية من العالم.

٦٣ - وامتدح أعمال مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين وموظفيها لدى الوفاء بولايتهم، الذي حصل أحيانا على حساب حياتهم، في حالات الأزمات التي لم يكن فيها التمييز بين المسائل السياسية والإنسانية واضحا. وقال إن هذه المعضلة تلقي ضوءا على أن قوة مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين تكمن بلا شك في طبيعته الحيادية وغير السياسية التي تكفل توفير الحماية والسعي إلى إيجاد حلول دائمة تتلاحم مع الحلول السياسية المحلية والجهود الإنمائية الوطنية. وقال إن وفده يؤيد استراتيجية المفوضة السامية التطلعية وذات الفروع الثلاثة لمعالجة أسباب تشرد الأشخاص، التي سيتعين على المجتمع الدولي قريبا أن يعالجها.

(السيد راناسينغ، سري لانكا)

٦٤ - وأضاف قائلا إن مكتب المفوض السامي شارك، بناء على دعوة من حكومة سري لانكا، في توفير المساعدة الإنسانية لمواطني سري لانكا المشردين من جراء العنف الإرهابي في الجزأين الشمالي والشرقي من البلد. وقال إن المكتب ينفذ أحكاما عملية ومرنة من خلال إنشاء مراكز مفتوحة للأغاثة في المناطق المتضررة. وذكر أنه تم وضع ترتيبات تعاونية بين الحكومة ومكتب المفوض السامي ولجنة الصليب الأحمر الدولية والمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية بغية توفير الخدمات الأساسية الفعالة للمشردين. وقال إن أداء ذلك البرنامج الإنساني، الذي مولته حكومة سري لانكا بتكلفة تبلغ ٥ ملايين دولار والذي ينطوي على توزيع حوالي ٠٠٠ ١٠ طن من لوازم الإغاثة كل شهر، هو دليل على القدرة الابتكارية لمكتب المفوض السامي وعلى تفاني موظفيه على حد سواء. وقال إن حكومة سري لانكا ترغب في الإعراب عن الشكر للحكومات المانحة على سخاءها الذي كان ضروريا لنجاح تلك العملية.

٦٥ - وأردف يقول إن مكتب المفوض السامي يشارك أيضا في تنفيذ الترتيبات الثنائية بين سري لانكا والهند، وهي الترتيبات الرامية إلى كفالة العودة الطوعية لمواطني سري لانكا المشردين الذين يعيشون في جنوب الهند. وقال إن الهدف هو إعادة توطين العائدين في أماكن إقامتهم الأصلية في المناطق التي استعادت فيها الحكومة الظروف المعتادة. وقال إن البرنامج يشتمل على بدل للاستقرار، ومنحة مشروع، ومنحة سكنية، وحصة للاستهلاك.

٦٦ - واستأنف قائلا إن حكومة سري لانكا تواصل بذل جهودها لايجاد حل سياسي للمشاكل في الشمال والشرق بمشاركة جميع الأحزاب السياسية الديمقراطية التابعة لكافة مجتمعات البلد. وقال إن الهدف هو اقناع أولئك الذين يشتركون في العنف الارهابي بأن يشتركوا في العملية السياسية ويواجهوا الانتخابات الديمقراطية. وقال إن الحل السياسي نجح من خلال آلية التفاوض التي وضعها برلمان سري لانكا المنتخب وتظل، جنبا إلى جنب مع التنمية الاقتصادية، الوسيلة الوحيدة لازالة أسباب التشرد.

٦٧ - السيد راميشفيلي (الاتحاد الروسي): قال إن من المهم الاعتراف بالجهود التي تبذلها منظمات الاغاثة الانسانية الدولية لمعالجة مشاكل العصر الواسعة والمعقدة على الرغم من الصعوبات المالية الجمة التي تعاني منها.

٦٨ - ومضى يقول إن أوروبا كانت حتى عهد قريب جدا أشد المناطق استقرارا في العالم. أما اليوم فمشاكلها بالنسبة للاجئين قد اضيفت إلى مشاكل اللاجئين ذات التاريخ الطويل في افريقيا وأمريكا الوسطى وجنوب شرق آسيا. وقال إن من سوء الطالع، أن انبعاث القومية، التي قمعت لفترة طويلة بالقوة وأعطيت الآن حرية مطلقة، ليس ظاهرة سلمية على الدوام. وقال إن الاتحاد الروسي لم يسلم من مشكلة اللاجئين

(السيد راميشفيلي، الاتحاد الروسي)

والمشردين. فالمنازعات بين الفئات الاثنية في طاجيكستان وأوزبكستان وأذربيجان وأرمينيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا وغيرها من جمهوريات الاتحاد السوفياتي سابقا قد أجبرت أكثر من ٠٠٠ ٤٠٠ نسمة على الهروب إلى الاتحاد الروسي. وقال إن هناك احتمالا كبيرا بأن تتضخم أعدادهم بعشرات الألوف من المواطنين الروسيين الكائنين في البلدان المجاورة والذين يحرمون من الجنسية. وأضاف إنه يوجد داخل الاتحاد الروسي نفسه حوالي ٠٠٠ ٧٠٠ نسمة شردوا من مكان منشأهم لسبب أو لآخر.

٦٩ - واستطرد قائلا إن حماية اللاجئين مشكلة جديدة بالنسبة لروسيا. فقبل بضعة أشهر، أنشئ مكتب الهجرة الاتحادي، واعتمدت مراسيم مؤقتة تنظم مركز اللاجئين والمشردين. وقال إنه على الرغم من الصعوبات الاقتصادية المعروفة التي تعاني منها حكومة الاتحاد الروسي فقد خصصت ٣ بلايين روبل لذلك الغرض، إلا أن الحاجة تدعو إلى أكثر من ذلك.

٧٠ - وقال إنه نظرا لظهور الدولة الروسية الجديدة، أقيم تعاون وثيق مع المنظمات الانسانية الدولية. وأضاف يقول إنه تم خلال السنة الراهنة توقيع اتفاقات مع مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، والمنظمة الدولية للهجرة، ولجنة الصليب الأحمر الدولية. وإن هذه المنظمات ممثلة فعلا في موسكو. وقال إن روسيا ستستطيع بموجب هذه الاتفاقات أن تستفيد من الخبرة الدولية في تنظيم الأنشطة المتعلقة باللاجئين والمشردين، وستكون مستعدة لتلقي المشورة والدعم التقني لتدريب الموظفين ووضع مشاريع للتشريعات وإقامة برامج وطنية في ذلك الميدان والبحث عن حلول عملية للمسائل الانسانية، بما في ذلك الهجرة غير المشروعة.

٧١ - واستأنف قائلا إن الاتحاد الروسي يفتقر إلى الصكوك القانونية بشأن هذا الموضوع. وقال إن البرلمان يدرس عددا من مشاريع القوانين بشأن اللاجئين والمهاجرين، وضعت بمشاركة خبراء مكتب المفوض السامي والاختصاصيين الدوليين. وقال إن رئيس الاتحاد الروسي اقترح على المجلس الأعلى انضمام الاتحاد الروسي إلى اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين وإلى بروتوكول هذه الاتفاقية لعام ١٩٦٧، رهنا بالموافقة البرلمانية.

٧٢ - وأضاف يقول إن وفده يرى أن هناك بعض المشاكل التي لا ينبغي للمنظمات الانسانية الدولية أن تهملها، حتى ولو لم تكن تقع بالضبط ضمن ولايتها. وقال إن من الأمثلة على ذلك اللاجئين الأفغان. فعلى الرغم من التقدم المحرز في إعادة توطين الأفغانيين، أدى استمرار النشاط العسكري في أفغانستان إلى هجرة جماعية للأفغان من العاصمة إلى أجزاء أخرى من البلد وإلى الخارج. وقال إن حوالي ٠٠٠ ٢٠ من

(السيد راميشفيلي، الاتحاد الروسي)

الأفغانيين استقروا في الاتحاد الروسي. وقال إنه ينبغي أن يراعى في البرنامج المخصص لأفغانستان هذا الجانب من المشكلة، خصوصا وأن معظم هؤلاء الأشخاص يرغبون في الانتقال إلى بلد ثالث.

٧٣ - واستأنف قائلا إن الاتحاد الروسي سيرحب بدراسة يجريها مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي والمنظمة الدولية للهجرة والادارة التي يرأسها السيد الياسون ومنظمة الصليب الأحمر الدولية وغيرها من المنظمات ذات الصلة الخاصة بالمناطق التي يحتمل أن تحدث فيها تدفقات اللاجئين، بغية وضع مجموعة من التدابير للحيلولة دون حدوث تدفقات اللاجئين أو على الأقل للحد منها بحيث تقتصر على مناطق جغرافية معينة، ولتخفيض هذه التدفقات في جميع أنحاء العالم.

٧٤ - وأضاف يقول إنه فيما يتعلق بحالات الترابط بين مشاكل اللاجئين وحالات انعدام الجنسية (A/47/12، الفقرة ١٨)، يعتبر وفده أن هذه الحالات ينبغي أن تغير. وقال إنه ينبغي وضع آلية لتنسيق برامج المنظمات الانسانية وجهود المجتمع الدولي لايجاد حل سياسي للمنازعات. وقال إن التدابير الوقائية في هذا المجال يمكن أن تستند إلى آليات مرنة للكبح وسيكون لها أثر انساني في حالات التنازع من خلال انذار مبكر موثوق.

٧٥ - ومضى يقول إن المشاكل التي يواجهها كل من اللاجئين والبلدان المضيفة، كالصعوبات في التكيف مع حالة جديدة، واللغة أو العوائق الثقافية، ومظاهر العنصرية والخوف من الأجانب في الحياة اليومية، والجنوح وغير ذلك من المشاكل، تتطلب جهودا منسقة تقوم بها المنظمات الانسانية وغيرها من المنظمات والهيئات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الاقليمية؛ وينبغي أن يكون هذا التنسيق سمة دائمة ولا ينبغي أن يقتصر على مجرد تبادل الآراء.

٧٦ - وقال إنه لا يوجد في الوقت الحاضر موظف واحد في مكتب المفوض السامي من الاتحاد الروسي. وقال إن هذا الأمر ليس هدفا لبلده في حد ذاته، لكن بلده يحتاج إلى اختصاصيين مؤهلين في مركز يضعون فيه الخبرة المكتسبة من عملهم مع مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين في التطبيق العملي عند عودتهم. وقال إن الممارسة دلت على أنه ما من أحد يعرف عن الظروف الفعلية في مكان ما أكثر ممن ولد هناك. واختتم قائلا إن وفده يأمل أن يقدر المكتب هذه الحالة والحاجات العملية للاتحاد الروسي.

٧٧ - السيد صقيري (الأردن): قال إن المناقشات بشأن النظام الانساني الدولي الجديد كانت مفيدة وبناءة وأسهمت في البحث عن حلول دائمة للمشاكل الانسانية المتزايدة دوما في جميع أنحاء العالم. وقال إن ازدياد هذه المشاكل يستدعي استجابة أقوى من جانب المجتمع الدولي؛ وإن الحاجة تدعو إلى ارادة سياسية أكبر ومزيد من الموارد المالية الضخمة وحلول مبتكرة لمعالجة تلك المهمة الصعبة.

٧٨ - وأضاف قائلا إن السياسات والاستراتيجيات والاجراءات ليست لها قيمة تذكر إذا أخفقت في تعزيز الرخاء الانساني، وهو ما يهم وفده أولا وقبل كل شيء. وقال إن مشروع القرار A/C.3/47/L.37 الذي يقدمه وفده إلى اللجنة في الدورة الحالية توفيق بين القرارات السابقة التي اعتمدتها الجمعية العامة دون تصويت. وقال إن من المهم، في المقام الأول، أن يتوفر إطار واسع تبحث وتدرس داخله مختلف الخيارات لاتخاذ اجراء فيما يتعلق بالمشاكل الانسانية التي يحتمل أن يكون المجتمع الدولي قد أهملها أو لم يعالجها معالجة كافية. وقال إن أنواع المواضيع التي أشارت اليها الوفود ومختلف القرارات التي سبق ان اعتمدت تشكل برهانا على مزايا ما يمكن أن يطلق عليه اسم "بند المظلة". وقال إن وفده يعتقد أنه ينبغي المحافظة على هذا البند وأن يولى مزيدا من الاهتمام.

٧٩ - ومضى يقول إن وفده يرغب، فضلا عن ذلك، في أن يعرب عن امتنانه لمكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين وتقديره لأعمال المكتب المستقل للمسائل الانسانية الذي، بوصفه آلية من آليات المتابعة للجنة المستقلة، واصل أعمال البحث والتفكير والنشر على الرغم من الصعوبات المالية. وقال إن جهوده تمخض عنها نشر حوالي ٦٠ تقريرا في مختلف اللغات بشأن مواضيع تتراوح من التصحر وأطفال الشوارع إلى قواعد القانون الانساني الدولي، كما تم اعداد سلسلة من الأفلام التليفزيونية الوثائقية لشبكات العالم الثالث.

٨٠ - ومضى يقول إن وفده يرغب أيضا في أن يبين أنه ليست لمشروع القرار آثار في الميزانية ولا يفرض أي التزامات من أي نوع على الدول الأعضاء. وقال إن مشروع القرار يشكل اندماجا بين قراري الجمعية العامة ١٠١/٤٥ و ١٠٢/٤٥، المتعلقين بالنظام الانساني والتعاون الدولي في الميدان الانساني، وإن وفده يعرب عن تقديره العميق لوفد الاتحاد الروسي ولغيره من مقدمي مشروع القرار لتعاونهم ومساعدتهم في دمج هذين القرارين في وثيقة مفردة.

٨١ - وقال إن وفده مقتنع بأنه لا يمكن حل الأزمات المعاصرة إلا عن طريق اتباع نهج انساني واتخاذ موقف متعاطف، لأنه لا يمكن أن تكون المبادئ الانسانية أو القواعد القانونية مفيدة إذا لم تنفذ على النحو المناسب. وقال إنه، في الوقت ذاته، يثق بأن الجهود الجماعية في اللجنة وفي المؤتمر العالمي المعني بحقوق الانسان سوف تؤدي إلى اتخاذ اجراءات ملموسة في الميدان الانساني.

٨٢ - السيد حسني (الجزائر): قال إن وجود ١٨ مليون لاجئ يدل على تعاظم البعد الدولي لهذه المشكلة. وقال إن الحاجة إلى معالجة مسألة التحركات السكانية الجماعية ذات أهمية خاصة لأن الصكوك الدولية ذات الصلة، واتفاقية عام ١٩٥١ وبروتوكولها لعام ١٩٦٧، لا تشمل الفئات الجديدة من الأشخاص الذين يطلبون حق اللجوء أو الالتجاء. وقال إن تقرير مكتب المفوض السامي عني بهذه النقطة وركز على الحاجة إلى نهج جديدة ووسائل جديدة لضمان حماية اللاجئين، الذين لم يعودوا يفرون فقط من الاضطهاد بل كذلك من الظروف السياسية والاقتصادية والبيئية التي تحمل على اليأس.

٨٣ - واستأنف قائلا إن بلدان العالم الثالث تتحمل أشد تركز للاجئين في العالم، وفي معظم هذه البلدان لا تكفي الهياكل الأساسية حتى لسكانها. وقال إن عبء اللاجئين هو بالتالي عبء يصعب عليها تحمله.

٨٤ - ومضى يقول إنه وفقا لتقرير الأمين العام بشأن المساعدة المقدمة إلى اللاجئين والعائدين والمشردين في افريقيا (A/47/529)، فإن مشكلة اللاجئين في تلك القارة، حيث يوجد ما يقارب نصف لاجئي العالم، تفوق قدرة مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي وتتطلب نهجا منسقا من جانب منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي.

٨٥ - ولاحظ مع الارتياح انشاء الآليات التي نص عليها قرار الجمعية العامة ١٨٢/٤٦ والمبادرات التي اتخذت مؤخرا لصالح الصومال وبلدان الجنوب الافريقي المتأثرة بالجفاف. وقال إن مما يدعو إلى الارتياح أيضا أن يلاحظ التنفيذ الكامل لأحكام ذلك القرار فيما يتعلق بمبادئ احترام سيادة الدولة المستفيدة وضرورة الحصول على موافقتها المسبقة لتقديم المساعدة الانسانية.

٨٦ - وأضاف يقول إن هذه المساعدة، مهما كانت ضرورتها كبيرة، ليست إلا أشد وجه من وجوه المشكلة الحاحا. فالمجتمع الدولي يجب أن يعالج الأسباب العميقة للهجرات السكانية، التي هي إلى حد بعيد نتيجة للفقر المدقع والحاجة والجوع، والمرهونة بدورها بعوامل الاقتصاد الكلي كالتدهور في معدلات التبادل التجاري وعبء الديون وآثار التكيف الهيكلي.

٨٧ - وأردف يقول إن الجزائر تتحمل مسؤولياتها فيما يتعلق باستقبال اللاجئين وإسكانهم ومساعدتهم، ولاسيما مواطنو الصحراء. وقال إنه نظرا للتأخر في الجدول الزمني لاجراء الاستفتاء في الصحراء الغربية، ما زالت حاجات هؤلاء اللاجئين كبيرة. واسترعى الانتباه، في ذلك الصدد، إلى التقييم الذي أجرته المفوضة السامية التي أكدت على الحاجة إلى ايلاء اهتمام أكبر لبعض المجالات كالصحة والتغذية والاسكان والنقل.

٨٨ - السيدة سيمون (أرمينيا): قالت إن بلدها قلق جدا بشأن مشكلة اللاجئين، الذين ازدادت أعدادهم إلى ما ينوف على ١٨ مليونا. وقالت إنه يوجد، لأول مرة منذ الحرب العالمية الثانية، أكثر من ٣ ملايين لاجئ ومشرد في أوروبا بنتيجة ممارسة "التطهير الاثني" البشعة في يوغوسلافيا سابقا.

٨٩ - وأضافت قائلة إن لدى أرمينيا تفهما عميقا جدا لمشكلة اللاجئين لأنه كان عليها، منذ عام ١٩٨٨، أن تستوعب ٠٠٠ ٣٥٠ نسمة من الهاربين من أذربيجان بنتيجة انتهاكات حقوق الانسان الخطيرة والنزاع في ناغورني كاراباخ. وقالت إنه بالاضافة إلى تلك الأزمة، تشرد ٠٠٠ ٥٠٠ من الأرمينيين بنتيجة الزلزال المدمر الذي حدث في عام ١٩٨٨.

٩٠ - واستأنفت قائلة إن مشكلة اللاجئين ذات أولوية عليا بالنسبة لحكومتها. واستدركت تقول إنه نظرا للحصارات التي تفرضها أذربيجان على أرمينيا، تحولت المساعدة عنها. وقالت إنه على الرغم من الصعوبات التي تلت ذلك بالنسبة للسكان، ولاسيما للاجئين، فإن حكومتها تركز انتباهها على اعادة توطين اللاجئين والمشردين.

٩١ - وأضافت تقول إن أرمينيا تؤيد النهج المتعدد الوجوه والمتكامل، وأعربت عن ترحيبها بالتعاون الوثيق بين مكتب المفوض السامي وغيره من وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة في يوغوسلافيا سابقا وفي القرن الافريقي. وقالت إن برنامج الأمم المتحدة الانمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وغيرهما من الوكالات الانمائية تستطيع أن تسهل أنشطة المكتب.

٩٢ - وقالت إن أرمينيا تؤيد تأييدا كاملا الجهود الوقائية التي يبذلها مكتب المفوض السامي. وأضافت قائلة إن زيادة المساعدة الانسانية المقدمة للمناطق الضعيفة وتعزيز آليات حقوق الانسان سيساعد على تحسين الظروف التي تؤدي إلى تحركات السكان. كما أعربت عن ترحيبها بالتقدم المحرز في تعزيز قدرة المكتب على الاستجابة إلى حالات الطوارئ وإمكانية حسم كثير من حالات اللاجئين عن طريق العودة الطوعية إلى الوطن.

٩٣ - السيد حسنوف (أذربيجان): قال إن اتساع مشكلة اللاجئين وخطورتها يتطلبان دعما أكبر للأعمال التي تستحق الثناء التي يبذلها مكتب المفوض السامي الذي يركز الانتباه على المساعدة ذات الطبيعة الانسانية المحضة وغير السياسية. وقال إن انشاء إدارة الشؤون الانسانية قد عزز دون شك فعالية أعمال المنظمة في مجال حل المشاكل الخطيرة التي تواجه المجتمع الدولي نظرا لعدم الاستقرار الذي أدت إليه

(السيد حسنوف، أذربيجان)

التغييرات الكبيرة التي حدثت في السنوات الأخيرة، والتي أدت بدورها إلى تدفقات غير معهودة من الهجرة التي تهدد السلم والأمن العالميين.

٩٤ - وأضاف قائلا إنه يجب على المجتمع الدولي أن يحلل أسباب حالات الطوارئ تلك، ويعالجها ويحاول الحيلولة دون حدوثها. وقال إن مشكلة اللاجئين ترتبط عادة بالعدوان والاحتلال الأجنبيين، والنزاع العسكري، والمطالب الاقليمية، والمسائل المتعلقة بإعادة رسم الحدود. وقال إن من واجب المجتمع الدولي أن يزيل تلك الأسباب؛ ونظرا لأن المساعدة الانسانية وحدها لا تكفي لحل تلك المشاكل، هناك حاجة لمزيد من التنسيق فيما بين الوكالات الانسانية والهيئات السياسية.

٩٥ - وقال إن من سوء الطالع أن التحول الديمقراطي للاتحاد السوفياتي سابقا وبلدان أوروبا الشرقية والوسطى لم يعزز السلم في تلك المساحة الواسعة بل ان ما حدث هو العكس حين انتهك زعماء بعض البلدان الذين يمضون في مخططاتهم الخبيثة منتهكين الحقوق الاقليمية للبلدان الأخرى بغية اشباع طموحاتهم. وقال إن تلك الشعوب هي اليوم مرة أخرى ضحية لجريمة ابادة الأجناس، وان الحالة المعنية هي ما يجري تحت اسم "التطهير الاثني". وقال إن أذربيجان توافق على البيان الذي أدلى به المقرر الخاص للجنة حقوق الانسان بشأن الحالة في يوغوسلافيا سابقا والقائلة إنه "لا يبدو أن التطهير الاثني نتيجة للحرب، وإنما هو بالأحرى هدفها وغايتها" (A/47/635، الفقرة ٦).

٩٦ - وقال إن مما يدعو للأسف أن تلك العبارة لا تنطبق فقط على يوغوسلافيا؛ وإن المجتمع الدولي ما زال لا يتصرف بالسرعة الضرورية الذي تتطلبها أيضا نزاعات أخرى لها تاريخ طويل. وقال إنه في حالة أراضي الاتحاد السوفياتي سابقا، ربما ما زال المجتمع الدولي يعتبر أن المسألة هي مسألة مشاكل داخلية.

٩٧ - وأضاف قائلا إنه يوجد أكثر من مليون لاجئ ومشرد بين البحر الأسود وبحر قزوين، منهم نصف مليون كائنون في أذربيجان بنتيجة النزاع العسكري مع أرمينيا واحتلال جزء كبير من أراضي أذربيجان. وقال إنه على الرغم من أنه قيل الكثير عن طريقة تسوية هذا النزاع، فإن أذربيجان، نظرا لأنه ليست لديها مطالب اقليمية، تركز جهودها على تحقيق هدف واحد، هو تحرير أراضيها المحتلة لكفالة التعايش السلمي لدولتين متجاورتين وإعادة اللاجئين إلى أوطانهم.

٩٨ - وأضاف قائلا إن الحالة في هذه المنطقة تؤثر بالضرورة على الاقتصاد وعلى الظروف الاجتماعية والأخلاقية للمجتمع. وقال إنه على الرغم من أن المساعدة التي تقدمها الوكالات الدولية يمكن أن تدفع إلى التخفيف من المصاعب التي تسببها تلك المشاكل، فإن أذربيجان ليست معتادة على العيش فقط على أساس

(السيد حسنوف، أذربيجان)

المساعدة الأجنبية ذات النوايا الحسنة لأنها بلد يملك قدرات اقتصادية كبيرة يمكن، على الرغم من صعوبة المرحلة الانتقالية التي يمر فيها، أن تكفل أسباب المعيشة لضحايا هذا النزاع من اللاجئين والسياسة اللاانسانية للتطهير الاثني. وقال إن أذربيجان مجبرة مع ذلك، بالنظر إلى الافتقار إلى الخبرة في ذلك الميدان، أن تطلب المعونة من الوكالات الدولية على شكل مساعدة انسانية. وقال إنه، في هذا الصدد، يسترعي الانتباه إلى الزيارة التي قام بها مؤخرا لأذربيجان فريق من خبرا الأمم المتحدة لتقييم الحالة وتحديد أفضل طريقة لتوفير مساعدة ملموسة للاجئين والمشردين وتنسيق التعاون بواسطة مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين وغيره من هيئات الأمم المتحدة في ذلك الميدان وفي الميادين الهامة الأخرى.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٥